



(بحر العلوم في تفسير القرآن) للشيخ علي بن يحيى السمرقندي؛ عرض وتعريف

أحمد حماد

@Tafsircenter

بحر العلوم في تفسير القرآن

للشيخ علي بن يحيى السمرقندي (٨٦٠هـ)
عرض وتعريف

أحمد حماد

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

يُعدّ تفسير (بحر العلوم) للشيخ علي بن يحيى السمرقندي من التفاسير التي كانت إلى عهد قريب في طور الخفاء، إلى أن



تيسر العمل على تحقيقه مؤخرًا، وتأتي هذه المقالة للتعريف بهذا التفسير، وتسليط الضوء على أبرز ملامحه المنهجية، وذلك بعد تمهيد يتناول بعض الأمور المتعلقة بتسمية هذا التفسير، وتحقيقه، ومؤلفه.

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأولين والآخرين، سيدنا محمد النبيّ الأمّي الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنّ علم التفسير علمٌ جليل القدر، عظيم المنزلة؛ فشرفه وقدره مستمدٌّ من شرف ما يتعلق به، وهو كلام الله تعالى المجيد، وقد قيّض الله تعالى لخدمة كتابه العظيم رجالًا أوفياء على مرّ العصور والأزمان؛ فكثرت التفاسير والمصنّفات التي تغوص في بحار القرآن الكريم وعلومه، والتي حاول أصحابها استخراج الدرر واللآلئ من كتاب الله تعالى.

ومن هذه التفاسير القيّمة: (بحر العلوم في تفسير القرآن)، للشيخ علاء الدين عليّ بن يحيى السمرقندي، المتوفى سنة (860هـ)، وهو تفسير فخمٌ ضخمٌ، كان إلى عهد قريب في طور الخفاء، وبين أضاير المخطوطات، وتأتي هذه المقالة للتعريف بهذا التفسير الكبير، وتسليط الضوء على أبرز ملامحه المنهجية، وذلك بعد تمهيد نبين فيه بعض الأمور المتعلقة بتسمية هذا التفسير، وتحقيقه، ومؤلفه.

تمهيد:

تحقيق تفسير السمرقندي:

تفسير (بحر العلوم) للشيخ علي السمرقندي -رحمه الله- من التفاسير التي كانت إلى عهد قريب في دائرة الخفاء، إلى أن وَقَفْنَا الله تعالى إلى الوقوف على بعض نُسخِهِ المخطوطة في مكتبات مختلفة، ثم شَرَعْنَا في تحقيقه ضمن مشروع يشترك فيه عشرة باحثين، في قسم اللغة العربية، شعبة الدراسات الإسلامية، بكلية الآداب، جامعة طنطا، بمصر المحروسة، تحت إشراف: الأستاذ الدكتور/ محمد عطا يوسف، أستاذ الدراسات الإسلامية بالكلية. وكانت باكورة هذا المشروع المبارك تحقيق ودراسة (من أول الكتاب إلى نهاية الآية السادسة والسبعين بعد المئة من سورة البقرة) [1] ، وسوف تُناقش بقية الرسائل (التسع) تبعًا في القريب العاجل، ويخرج التفسير كاملاً -إن شاء الله-.

ومن الجدير بالذكر أن تفسير (بحر العلوم)، لم يكمله الشيخ علي السمرقندي -رحمه الله-، بل انتهى إلى أثناء سورة المجادلة، ثم أتى بعده الشيخ جمال الدين القرمانى (930هـ) فأكماله إلى نهاية القرآن الكريم، والتكملة أيضًا داخله في المشروع، فقد سجّل فيها ثلاثة من الباحثين -ضمن العشرة- للحصول على درجة الماجستير.

- تسمية تفسير السمرقندي:

من الضروري هنا الإشارة إلى مسألة مهمة تتعلق بتفسير بحر العلوم، فإنّ المختصين بعلم التفسير أول ما يطرق أسماعهم أنّ هناك تفسيرًا يُسمى: (بحر العلوم) ظنوا أنه المطبوع، الذي من تأليف أبي الليث السمرقندي -رحمه الله-، والصواب أنّ (بحر العلوم) هو اسمٌ لتفسير الشيخ علي السمرقندي وحده، وليس

اسماً صحيحاً لتفسير أبي الليث السمرقندي [2]

التعريف بالسمرقندي:

بادئ ذي بدء أقول: إن المصادر التي ترجمت للمؤلف -رحمه الله- قليلة جداً، فلم أجد له ترجمة موسّعة فيما لديّ من مصادر في هذا الشأن، فقد ضيّت كتب التاريخ والتراجم عن ترجمة تستوعب هذا العالم الفاضل، فلم يُترجم له إلا في كتاب: (الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية)، وذلك في تراجم الطبقة السادسة من علماء الدولة العثمانية، وفيه: «ومِنْهُمْ العارف بالله المولى العالم العامل السيد علاء الدين السمرقندي، اشتغل في بلاده بالعلم الشريف، بلغ من العلوم مرتبة الفضل، ثم سلك مسلك الصوفيّة والتصوّف، ونال من تلك الطريفة حظاً جسيماً، وبلغ منها محلاً عظيماً، ثم أتى بلاد الروم، توطن بمدينة لارنده [3]، وصنّف في التفسير كتاباً في أربع مجلدات، ولم يكمله، وانتهى إلى سورة المجادلة، وأدرج فيه فوائد جزيلة، ودقائق جليلة، انتخبها من كتب التفاسير، وأضاف إليها فوائد من عند نفسه مع عبارات فصيحة بليغة، وكان معمرًا، قيل إنّه جاوز مائة وخمسين، وقيل جاوز المائتين، والله أعلم بحقيقة الحال» [4].

ويقول حاجي خليفة: «بحر العلوم في التفسير، للشيخ الفاضل السيد علاء الدين عليّ السمرقندي، ثم القرماني، تلميذ الشيخ: علاء الدين البخاري المتوفى في حدود سنة ستين وثمانمائة بلارنده. وهو كتاب كبير فيه فوائد جليلة، انتخبها من كتب التفاسير، وأضاف إليها فوائد من عنده بعبارات فصيحة، وانتهى إلى سورة المجادلة، أربع مجلدات» [5].

وكذلك تُرجم له في مصادر أخرى [6] لكنها لم تأتِ بجديد في ترجمة المؤلف -رحمه الله- بل نقلت من (الشقائق النعمانية) و(كشف الظنون)، فلم تكشف لنا إلا عن القليل جداً من سيرته.

وقد وقفتُ -بفضل الله تعالى- أثناء بحثي عن ترجمة أوسع للمؤلف -رحمه الله- على بعض المخطوطات التي تتحدث عن أحواله ومقالاته، جاء فيها عبارات قيّمة تشير إلى مكانته الكبيرة.

جاء في مقدّمة إحداها: «فهذا كتاب موسوم بجامع اللطائف في شرح أحوال الشريف العارف، قدوة الأكملين، وعمدة المقرين، أشرف أولاد سيد المرسلين، الشيخ الكبير، والخطيب المنير، مربّي أطفال السالكين بالأغذية المعنوية المطبوخة في مطبخ سيد الأولين والآخرين، شيخنا الأكبر، وإمامنا الأزهر... إمام بخارى وسمرقند وهمام وخراسان ونهاوند، مخزن البلاغة، ومعدن الفصاحة: السيد علاء الدين الشيخ عليّ السمرقندي، ابن السيد يحيى الشرواني رضي الله عنهما في الدارين...» [7].

وفي مخطوط آخر كان يقدّم كاتبه لمقالات الشيخ عليّ السمرقندي -رحمه الله- بعبارات فخمة تدلّ على مكانته العلمية والروحية العظيمة، ومن هذه العبارات على سبيل المثال:

• «قال سلطان العارفين، وبرهان الكمّلين، شيخنا العارف الشريف السمرقندي قدّس الله سيره».

- «قال قطب العارفين رضي الله عنه».
 - «قال الأستاذ العلامة قدس سره».
 - «قال قدوة المحققين، وعمدة المدققين رضي الله عنه».
 - «قال مولانا الهمام المعظم، والإمام المفحّم قدس الله سيره المكرّم».
 - «قال الكاملُ الفاضلُ رضي الله عنه».
 - «قال فخر الأولياء قدس الله سره».
 - «قال الفاضلُ الكاملُ سراجُ الدين قدس الله سره».
 - «قال العالمُ الفاضلُ الكامل، علامة المتكلمين».
 - «قال العارف الكبير، صاحب التفسير والتحرير، الفاضل النحرير، الغوث المنير العلامة الشيخ عليّ السمرقندي قدس الله سره العزيز» [8].
- فهذه عبارات فخمة عطرة، تدلّ على مكانة هذا الرجل، وعلوّ كعبه في علوم كثيرة، وتدلّ على أنه كان من العلماء العارفين العاملين، فرضي الله عنه، ورحمه وأحقنا به على الإيمان، وبذلك نكون قد أنهينا التمهيد لنذلف إلى موضوعنا من التعريف بتفسير السمرقندي.

سابق وأن عرّف بتفسير (بحر العلوم) حاجي خليفة فقال: «بحر العلوم في

التفسير، للشيخ الفاضل السيد علاء الدين علي السمرقندي، ثم القرماني، تلميذ الشيخ علاء الدين البخاري المتوفى في حدود سنة ستين وثمانمائة بلارنده. وهو كتاب كبير فيه فوائد جلية، انتخبها من كتب التفاسير، وأضاف إليها فوائد من عنده بعبارات فصيحة، وانتهى إلى سورة المجادلة، أربع مجلدات».

والحقيقة أن (بحر العلوم) له من اسمه نصيب، فقد حلق المؤلف -رحمه الله- بنا في سماء العلوم المتنوعة، وعلى رأسها: علوم اللغة العربية، خاصة البلاغة، وعلم الكلام، وعلم القراءات، وقد أبان المؤلف -رحمه الله- عن طريقته في تفسيره، وعن تلك العلوم التي سيجعلها مرتكزات في طريقه أثناء تفسيره لكتاب الله -عز وجل-، فقال -رحمه الله- في مقدّمة تفسيره: «ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالتحقيق في تفسيره، والنظر والتدقيق في تأويله ما لم يكن ريباً من العلوم الدقيقة، سيما الفنون الأدبية؛ ومن ثم اتفقت كلمة المهرة الأعلام من نحارير علماء الإسلام على أن لا يخوض في لجج أسرارهِ ودقائقهِ، ولا يغوص على غرر فرائده وحقائقه إلا من برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما: المعاني والبيان، ماهراً في اللغة والنحو والاستعمال والأصول وعلم طرق القياس والاستدلال».

وقال -رحمه الله- أيضاً: «فأنشأت هذا الكتاب المترجم ببحر العلوم في تفسير القرآن، منطويًا على فوائد شريفة تهتز لإدراكها الأذهان، مع توضيح لما اقتصر فيه المحققون، وتنقيح لما آثره المهرة المتقنون، محتويًا على لطائف علوم جمّة، مع حُجج مُرصّصة، ودلائل مُؤسّسة على عقائد عظماء الملة، سيما لطائف الأصول وعلم المعاني والبيان» [9].

فهذه العبارات التي نصّ عليها المؤلف -رحمه الله- في مقدمته تزيدنا بصيرةً عن

المنهج الذي اتبعه في تفسيره، وتكشف لنا مبكرًا عن خطة المؤلف -إن صح التعبير-.

أهم الملامح المنهجية لتفسير بحر العلوم:

سوف أوجزُ الخطوط العامة لمنهج المؤلف -رحمه الله- في تفسير (بحر العلوم) من خلال النقاط الآتية:

أولًا : جمع تفسير (بحر العلوم) بين التفسير بالرأي والتفسير بالمأثور، وإن كان الغالب عليه أنه تفسير بالرأي؛ لما حواه من استطرادات كبيرة في مباحث بعيدة عن علم التفسير كما سيأتي.

ومن الأمثلة على ذلك : في سورة الفاتحة عند تفسير قوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} [الفاتحة: 7]، قال -رحمه الله-: « وقيل: المغضوب عليهم: اليهود؛ لقوله: {مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ} [المائدة: 60] ، وَالضَّالِّينَ النَّصَارَى، لقوله: {قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ} [المائدة: 77] ، وقد رُوِيَ مرفوعًا [\[10\]](#).

فقد استشهد -رحمه الله- بأيتين لتفسير وبيان المقصود بالمغضوب عليهم والضالين، وعضد ذلك بالاستشهاد بالحديث النبوي.

ثانيًا : اعتمد المؤلف -رحمه الله- على مجموعة كبيرة من التفاسير السابقة عليه، ومن أبرزها: الكشاف للزمخشري، وتفسير البيضاوي، وحاشية التفتازاني على الكشاف؛ فكانت هذه الثلاثية محور اهتمامه، ولم يقتصر -رحمه الله- على النقل من

الثلاثة السابقين، بل كان أحياناً ينتقي عبارات أبي الليث السمرقندي في تفسيره، وينقل عنه أقوال المفسرين، وكذا عن الثعلبي، وأبي المظفر السمعاني، والبغوي؛ فحفظ لنا وجمع نقولات كثيرة، وضمن كتابه فوائد متنوعة في علوم شتى.

ومن الأمثلة على ذلك: عند تفسير قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} [الفاحة: 5].

قال -رحمه الله-: « وقيل: قُدِّمَتِ الْعِبَادَةُ عَلَى الْإِسْتِعَانَةِ لكونها وسيلة، والاستعانة حاجة، وتقديم الوسيلة عليها أنسب؛ لكونه أقرب إلى الإجابة إلى الحاجة، وأعون على استحقاق المحتاج [11]. وقيل: لما نسب المتكلم العبادة إلى نفسه أوهم ذلك تبجحاً واعتداداً منه لما يصدر عنه، فعقبه بقوله: {وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}؛ ليُذَلَّ على أن العبادة أيضاً مما لا يتم ولا يستتب إلا بمعونة منه وتوفيق [12]. وقيل: الواو للحال، والمعنى: نَعْبُدُكَ مُسْتَعِينِينَ بِكَ» [13].

فيلاحظ من هذا المثال أنه جمع بين أقوال الثلاثة الذين أكثر من النقل عنهم والاستشهاد بكلامهم.

ثالثاً: لم يقتصر المؤلف -رحمه الله- على مجرد النقل عن المفسرين السابقين عليه فقط، بل كان يُعقب أحياناً، ويوجه الأقوال، وينتقد ويرجح ما يراه صواباً.

عند ذكره معاني اللام في (الناس) عند قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ} [البقرة: 13]، نقل الزمخشري في هذا الموضع ذكر عدة أوجه في معنى اللام في الآية، ولم يرحج وجهاً على آخر، وقد نقل المؤلف

-رحمه الله- أيضا عن الزمخشري هذه الأوجه، إلا أنه رجّح واستحسن كون اللام للعهد، فقال: «والأحسن أن يكون للعهد، أي: كَمَا آمَنَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-، والمؤمنون...» [14].

رابعاً: اهتم اهتماما كبيرا بذكر القراءات، سواء أكانت متواترة أم شاذة، غير أنه توسّع كثيراً في عرض وتوجيه القراءات الشاذة والغريبة.

ومن الأمثلة على ذلك: عند تفسير قوله تعالى: {قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ} [البقرة: 97].

قال -رحمه الله-: « وفي (جبريل) ثمان لغات، قرئ بهن أربع في المشهورة: {جَبْرَائِيلُ} [15]، بوزن سَلْسَيْيل، وهو في حرفِ حَمزة والكِسَائِيّ، و{جَبْرَيْلُ} [16]، وحذفِ الهمزة، وهو قراءة ابن كثير، و{جَبْرَيْلُ} [17]، بوزن جَحْرَمَش [18]، قراءة عاصم، و{جِبْرَيْلُ} [19]، بوزن قِنْدِيل، قرأه الباؤون. وأربع في الشواذ: {جَبْرَائِيلُ} [20]، بوزن جَبْرَاعِيل، و{جَبْرَائِلُ} [21]، بوزن جَبْرَاعِل. و{جَبْرَائِلُ} [22]، بلام شديدة، و{جَبْرَيْنُ} [23]، ومُنْعَ صَرْفُهُ لِلْعُجْمَةِ والتعريف» [24].

خامساً: اهتم اهتماماً كبيراً بعلم أصول الدين، على مذهب أهل السنة، واهتم بالردّ على الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة، وبخاصة: المعتزلة والفلاسفة.

ومن الأمثلة على ذلك:



عند قول الله تعالى: {وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ} [البقرة: 55].

قال -رحمه الله-: « واعلم أنه أجمع أهل الحق على أن رؤيته تعالى في الدنيا والآخرة جائزة عقلاً، واختلّفوا في جوازها سمعاً في الدنيا، فأثبتته بعضهم ونفاه آخرون، والمعتزلة حكّموا بامتناع رؤيته عقلاً لذي الحواس. واستدلوا بأن الآيات الواردة في سؤال الرؤية مقرّونة بالاستعظام والاستكبار، فإنه تعالى ما ذكر سؤال الرؤية في موضع من كتابه إلا وقد استعظمه، وذلك ثلاث آيات:

الأولى: قوله تعالى: {وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ} [البقرة: 55] ، ولو أمكنت الرؤية لما عاقبهم بسؤالها في الحال.

الثانية: قوله تعالى: {يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ} [النساء: 153] ، سمى الله ذلك السؤال ظلماً وجازأهم به في الحال بأخذ الصاعقة، ولو جاز كونه مرئياً لكان سؤالهم هذا سؤالاً لمعجزة زائدة، ولم يكن ظلماً ولا سبباً للعقاب.

الثالثة: قوله عز وجل: {وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَايِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا} [الفرقان: 21] ، ولو كانت الرؤية ممكنة لما كان طالبها عاتياً، أي: متجاوزاً مستكبراً رافعاً نفسه إلى مرتبة لا يليق بها، بل كان نازلاً منزلة طلب سائر المعجزات.

والجواب: أن الاستعظام إنما كان لطلبهم الرؤية تعنتًا وعنادًا، لا لامتناعها؛ ولذلك استعظم إنزال الملائكة، واستكبر إنزال الكتاب مع إمكانهما بلا خلاف، ولو كان لأجل الامتناع لمنعهم موسى عن ذلك، كما فعل حين طلبوا أمرًا ممتنعًا، وهو أن يجعل لهم إلهًا، فقال: {إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ} [الأعراف: 138]. وهذا مشعرٌ بإمكان الرؤية في الدنيا؛ ولهذا اختلف الصحابة -رضي الله عنهم- في أن النبي -صلى الله عليه وسلم- هل رأى ربه ليلة المعراج؟ والاختلاف في الوقوع دليل الإمكان. كيف وقد قال الله تعالى: {وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} [القيامة: 22-23]، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: (إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ)، وهو مشهورٌ رواه أحدٌ وعشرون من أكابر الصحابة. وقد أجمع الأمة على وقوع الرؤية في الآخرة قبل ما ظهرت مقالة المخالفين وشاعت شبههم وتأويلاتهم [25]. وسيأتي لهذا زيادة تقرير في سورة الأعراف إن شاء الله تعالى» [26].

سادسًا : اعتنى عناية فائقة جدًا بإبراز الأوجه البلاغية للآيات القرآنية، وعرض للمناقشات والأخذ والردّ الذي دار بين البلاغيين، وكذلك الأوجه النحوية.

ومن الأمثلة على ذلك: عند تفسير قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} [الفاحة: 5] ، قال -رحمه الله-: «وتقديم المفعول للاختصاص، كما في قوله: {إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ} [آل عمران: 158] ، ومعناه: نَحْصُكَ بالعبادة، ونَحْصُكَ بالاستعانة، أي: نجعلك مُنْقَرِدًا بالعبادة لا نعبدُ غيرك، على أن الباءَ داخلَةٌ في المقصور لا المقصور عليه.

والعجبُ من ابن الأثير حيث قال في المثل السائر: إنَّ التَّقديمَ في {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ



نَسْتَعِينُ} لِمُرَاعَاةِ حُسْنِ النَّظْمِ السَّجْعِيِّ الَّذِي هُوَ عَلَى حَرْفِ النُّونِ لَا لِلِاخْتِصَاصِ!

فَإِنَّ مَنْ لَهُ ذَوْقٌ صَحِيحٌ وَتَدْرُبٌ فِي مَعْرِفَةِ تَرَكَيبِ الْبُلْغَاءِ لَيَعْرِفُ أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى فِيهِ وَفِي مِثْلِهِ إِلَّا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَإِنْ أَمَكْنَ ذَلِكَ الْعَدَمُ بِحَسَبِ النَّظَرِ الظَّاهِرِ وَالتَّأَمُّلِ الْقَاصِرِ، وَلَيْتَ شَعْرِي مَا يَخْطُرُ اجْتِمَاعَهُمَا، وَأَيُّ شَيْءٍ نَدَبَهُ إِلَى تَرْكِ إِثَارِ نُكْتَةِ ذَاتِ جَزَالَةٍ، عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ خَرَقَ لِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ، وَاخْتَارَهُ الْمَهْرَةُ الْمُتَقَنُونَ» [27].

وَعِنْدَ ذَاتِ الْآيَةِ أَيْضًا يَقُولُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: « (إِيَّا) ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ مُنْفَصِلٌ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْكَافِ وَالْهَاءِ وَنَحْوَهُمَا حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى أَحْوَالِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ، كَالْتَاءِ فِي أَنْتَ، وَالْكَافِ فِي رَأْيُكَ، وَلَا مَحَلَّ لِهَذِهِ اللَّوَاحِقِ مِنَ الْإِعْرَابِ، إِنَّمَا هِيَ عَلَامَاتٌ كَالنُّونِ وَيَاءِ النَّسَبِ وَتَاءِ التَّنْأِيثِ.

وَالْخَلِيلُ عَلَى أَنَّ اللَّوَاحِقَ أَسْمَاءٌ أُضِيفَ إِلَيْهَا (إِيَّا)، وَاحْتَجَّ بِمَا حَكَاهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ سِتِينَ فَايَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِ. وَهُوَ شَادُّ لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ وَالسِّيْرَافِيُّ: " (إِيَّا) اسْمٌ ظَاهِرٌ، وَاللَّوَاحِقُ مَضْمَرَاتٌ أُضِيفَ إِلَيْهَا (إِيَّا) كَأَنَّ {إِيَّاكَ} بِمَعْنَى: نَفْسِكَ". وَقِيلَ: الضَّمَائِرُ هِيَ اللَّوَاحِقُ وَ(إِيَّا) دِعَامَةٌ لَهَا، كَأَنَّهَا لَمَّا انْفَصَلَتْ عَنِ الْعَامِلِ تَعَدَّرَ النُّطْقُ بِهَا مُفْرَدَةً وَضُمَّ إِلَيْهَا (إِيَّا) لِيَسْتَقَلَّ بِهِ، وَكَذَا فِي أَنْتَ: التَّاءُ ضَمِيرٌ، وَأَنَّ دِعَامَةً. وَقِيلَ: (إِيَّاكَ وَإِيَّايَ وَإِيَّاهُ) بِكَمَالِهَا أَسْمَاءٌ» [28].

وَيُلَاحِظُ فِي هَذَا الْمِثَالِ شِدَّةَ اهْتِمَامِ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِالنَّحْوِ، وَنَقَلَ أَقْوَالَ كِبَارِ النَّحْوِيِّينَ فِي مَسْأَلَةِ تَعْيِينِ الضَّمِيرِ فِي {إِيَّاكَ}، وَعَرَضَ الْخِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ، وَنَقَلَ أُدْلَى بَعْضِهِمْ، وَهَذَا يَدُلُّنَا عَلَى عَنَايَتِهِ بِالنَّحْوِ فِي تَفْسِيرِهِ.

سابعًا: اهتم اهتمامًا واضحًا بذكر مسائل الفقه وأصوله عند بعض الآيات، وبخاصة آيات الأحكام، وكان يعرض أحيانًا أقوال الفقهاء، لا سيما أبو حنيفة ومالك والشافعي -رحمهم الله-، ولم يكن من منهجه الترجيح بين الأقوال، إلا أنه أحيانًا كان يقتصر في نقله على كتب الحنفية فقط؛ لكونه حنفي المذهب.

ومن الأمثلة على ذلك: عند كلامه عن البسمة والخلاف بين الفقهاء حول كونها آية من الفاتحة ومن سائر السور أم لا؟ قال -رحمه الله- بعد أن حكى مذهب مالك والأوزاعي في المسألة: «والصحيح من مذهب أصحابنا أنها آية واحدة من القرآن أنزلت للفصل والتبرك، وليست بآية ولا بعض آية من شيء من السور؛ ولذلك لا يُجهرُ بها عندهم في الصلاة.

والصحيح أنه تجب التسمية في كل ركعة منها، كما روى المعلى عنه أنها تجب في الثانية كجوبها في الأولى» [29].

ثامنًا: اهتم في كثير من المواضع بذكر أسباب النزول في التفسير.

ومن الأمثلة على ذلك: عند قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ} [البقرة: 143]، قال -رحمه الله-: «عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: " لَمَّا وُجِّهَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- إِلَى الكَعْبَةِ قَالُوا: كَيْفَ يَمُنُّ مَاتَ قَبْلَ التَّحْوِيلِ مِنْ إِخْوَانِنَا؟ فَنَزَلَتْ". يعني نزل قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ}» [30].

تاسعاً: اهتمّ بذكر الأحاديث النبوية، بما فيها الصحيح والضعيف والموضوع.

ومن الأمثلة على ذلك : عند حديثه عن فضل كلمة (أمين) في نهاية سورة الفاتحة قال -رحمه الله-: « وعن النبي -صلى الله عليه وسلم-: (عَلَمَنِي جِبْرِيلُ "آمِينَ" عِنْدَ قِرَآءَةِ مَن قَرَأَ الْفَاتِحَةَ، وَقَالَ: إِنَّهُ كَالْحَثْمِ عَلَى الْكِتَابِ)» [31].

ومن أمثلة ذكره الأحاديث الموضوعية: في سورة الفاتحة عند تفسير البسملة، ساق هذا الحديث: رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ عَيْسَى أَسْلَمَتْهُ أُمُّهُ إِلَى الْكِتَابِ لِتُعَلِّمَهُ، فَقَالَ لَهُ الْمُعَلِّمُ: قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ عَيْسَى: وَمَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ قَالَ الْمُعَلِّمُ: لَا أُدْرِي، فَقَالَ لَهُ عَيْسَى -عليه السلام-: الْبَاءُ بِهَاءِ اللَّهِ، وَالسَّيْنُ سَنَاوُهُ، وَالْمِيمُ مُلْكُهُ، وَاللَّهُ إِلَهُ الْأَلِهَةِ، وَالرَّحْمَنُ رَحْمَنُ الْآخِرَةِ وَالْدُّنْيَا، وَالرَّحِيمُ رَحِيمُ الْآخِرَةِ) [32].

عاشراً : كان من منهجه أن لا يعزو الأقوال إلى أصحابها، بل يسوق الكلام دون إحالة إلى مصدره، أو قائل، وكان أحياناً يقول: «قال بعضهم»، أو «قيل»، إلا ما ندر.

ومن الأمثلة على ذلك : عند تفسير قوله تعالى: {فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ} [البقرة: 10].

قال -رحمه الله-: «والكذبُ الإخبارُ عن الشيءِ بخلافِ الواقعِ [33] ؛ أي: الإعلامُ بالنسبةِ على الوجهِ الذي هي مُتَحَقِّقَةٌ به، بمعنى أن كُلَّ حُكْمٍ بَيْنَ أَمْرَيْنِ فهو في الواقعِ إمَّا بِالْإِثْبَاتِ أو النَّفْيِ، فالإخبارُ عنه إن كانَ على الوجهِ الذي هو به من

الإثباتِ أو النَّفيِ قَصْدٌ، وإنْ كانَ على خلافِ ذلكَ بأنْ يكونَ في الواقعِ بالإثباتِ وأنتَ تُخبرُ بالنَّفيِ أو بالعكسِ فكذبٌ [34]. قيل: الكذبُ حَرَامٌ كُلُّهُ، وقيل: قُبِيحٌ كُلُّهُ [35].»

فيلاحظ من هذا المثال أنه نقل كلام الزمخشري والبيضاوي والتفتازاني -رحمهم الله، ولم ينصَّ على اسم واحدٍ منهم.

خاتمة:

وفي ختام هذه التتفيسيرة، والإشارات الخفيفة، والتي تعرّفنا من خلالها على تعريف بالشيخ علي السمرقندي -رحمه الله-، وعلى شيء من ملامح منهجه في تفسيره (بحر العلوم)؛ نستطيع أن نقول: بخروج هذا التفسير المبارك إلى النور -إن شاء الله- سنفتح آفاقاً جديدةً للمهتمين بالعلوم الشرعية عموماً، وللمهتمين بالدراسات القرآنية خصوصاً؛ إذ إنه يحتاج إلى تسليط الضوء عليه، وعلى ما حواه من قضايا تفسيرية وكلامية ولغوية -خاصةً البلاغية-، كما أنه سيفيد جداً المهتمين بعلم القراءات؛ لما فيه من اهتمام كبير بالقراءات وتوجيهها، لا سيما القراءات الشاذة والغريبة، فأرجو الله تعالى أن يكون هذا التفسير فتحاً جديداً، وباباً جديداً لبحوث قيّمة، ورسائل نافعة لطلبة العلم.

هذا، وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمئي ومن الشيطان، وصلّ اللهم على سيدنا محمد وآله أجمعين.



[1] وقد نُوقِشت الرسالة الأولى في تحقيق ودراسة هذا القدر من التفسير المبارك بالكلية المذكورة بتاريخ: الحادي عشر من شهر ربيع الآخر، لعام ألف وأربعمئة وثلاثة وأربعين هجريًا، والموافق: (الثلاثاء) السادس عشر من شهر نوفمبر، لعام ألفين وواحد وعشرين ميلاديًا، والتي كانت من نصيب كاتب هذا المقال، وحصل عليها بتقدير ممتاز، فإله الحمد والمئة.

[2] وقد عقدتُ فصلًا كاملًا في قسم الدراسة حول المقارنة بين تفسير أبي الليث السمرقندي وتفسير (بحر العلوم) من عدة جهات، مستفيدًا من جهود السابقين من الباحثين العلماء. ومن تلك الجهود المباركة؛ بحث بعنوان: تحقيق نسبة كتاب (بحر العلوم) في التفسير، للأستاذ الدكتور/ صالح صواب، مقدّم إلى الندوة المنعقدة في كلية علي بن يحيى السمرقندي بتركيا، ومقالة للأستاذ الدكتور/ أنور محمود خطاب، بعنوان: (تفسير الإمام أبي الليث السمرقندي: نظرات في تحقيق اسم الكتاب)، منشورة على موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية على الشبكة العنكبوتية، عام النشر: 8 ربيع الأول 1441هـ - 5 نوفمبر 2019م.

[3] هي مدينة ببلاد الروم (تركيا) ذات بساتين كثيرة، وخيرات غزيرة، وهي الاسم القديم لإقليم قرمان. ينظر: أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، أحمد بن يوسف الدمشقي المعروف بالقرماني، (3/ 454)، تحقيق: فهمي سعد - أحمد حطيط، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1412هـ / 1992م.

[4] الشقائق النعمانية، عصام الدين طاشكُبري زادة، ص51، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، 1975م.

[5] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (1/ 225)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر: 1941م.

[6] ينظر: الأعلام للزركلي (5/ 32)، وهدية العارفين للبغدادي (1/ 733)، وطبقات المفسرين للأدنه وي، ص335، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (7/ 233)، ومعجم المؤلفين (7/ 261)، ومعجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» لعادل نويهض (1/ 390).



[7] المخطوط لمحمد بن محمد بن عبد الله نور بخش الشاعر الصوفي المتكلم نزيل الري، المتوفى 869هـ، وعنوانه: ترجمة جامع اللطائف في شرح أحوال الشريف العريف = مناقب شيخ علي السمرقندي، حاجي محمود 4645 ورقة 43؛ 1153هـ. ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي (5/ 3079).

[8] مخطوط المقالات - في التصوف، مكتبة عاشر أفندي رقم 2 / 158. معجم تاريخ التراث الإسلامي (3/ 2218).

[9] انظر: قسم التحقيق، ص123. (ستنشر الرسالة عمّا قريب إن شاء الله).

[10] انظر: قسم التحقيق، ص199.

[11] الكشاف (29 / 1)، وحاشية التفتازاني على الكشاف (74 / 1).

[12] أنوار التنزيل (29 / 1).

[13] ينظر كلام المؤلف عن معنى الاستعانة في: أنوار التنزيل (29 / 1). وينظر: قسم التحقيق، ص182.

[14] انظر: الكشاف (61 / 1)، وقسم التحقيق، ص304.

[15] قراءة متواترة، السبعة لابن مجاهد، ص167، والتيسير للداني، ص75، وأنوار التنزيل (96 / 1).

[16] قراءة متواترة، السبعة لابن مجاهد، ص167.



[17] قراءة متواترة قرأ بها شعبة عن عاصم، السبعة لابن مجاهد، ص167. والتيسير للداني، ص75.

[18] هكذا في جميع النسخ ولعلّ الصواب: (جمرش) وهو الموافق للمصدر المنقول عنه. قال الجوهري: «والجمرش: العجوز الكبيرة، والجمع جحامر، والتصغير جحيمر، يحذف منه آخر الحرف». الصحاح (3/ 997) مادة (جمرش).

[19] قراءة متواترة، والباقون من السبعة الذين قرؤوا بها: حفص عن عاصم، ونافع، وأبو عمرو. انظر: المراجع السابقة. ومن العشرة: ابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب. المبسوط في القراءات العشر، ص133. وهي لغة أهل الحجاز. انظر: جامع البيان (2/ 389). وقال الزبيدي: «وهي أشهرها وأفصحها». تاج العروس (10/ 358) مادة (جبر).

[20] قراءة شاذة منسوبة إلى أهل الكوفة، ومنهم: يحيى بن يعمر، المحتسب لابن جني (1/ 97)، وشواد الكرمانى، ص70، وهي لغة تميم وقيس وبعض نجد، وعند الزجاج هي أجود اللغات. انظر: جامع البيان (2/ 388)، ومعاني القرآن (1/ 179)، والكشاف (1/ 130).

[21] قراءة شاذة منسوبة إلى عكرمة والحسن، إتخاف فضلاء البشر، ص188.

[22] قراءة شاذة منسوبة إلى الأشهب العقبلي في المغني لابن الدهان (1/ 443)، ومنسوبة إلى ابن محيصن في إتخاف فضلاء البشر، ص188.

[23] قراءة شاذة عن بعض العرب في شواد ابن خالويه، ص16، ومنسوبة إلى ابن محيصن في المغني لابن الدهان (1/ 444)، وأنوار التنزيل (1/ 96)، وهي لغة أسد. البحر المحيط (1/ 510).

[24] أنوار التنزيل (1/ 96)، والبحر المحيط (1/ 509). وانظر: قسم التحقيق، ص627.

[25] قال الحافظ ابن حجر: «قد أجمع على ذلك السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان من الأئمة وأتباعهم. وإنما خالف فيه طوائف أهل البدع من الجهمية والمعتزلة ونحوهم ممن يردّ النصوص الصحيحة لخيالات فاسدة وشبهات باطلة». فتح الباري (4/ 320).

[26] انظر: قسم التحقيق، ص533، 534.

[27] انظر: قسم التحقيق، ص179.

[28] انظر: قسم التحقيق، ص178.

[29] انظر: قسم التحقيق، ص134.

[30] انظر: قسم التحقيق، ص743.

[31] انظر: قسم التحقيق، ص203.

[32] انظر: قسم التحقيق، ص161.

[33] الكشاف (1/ 59)، وأنوار التنزيل (1/ 45).

[34] بتصرف يسير، حاشية التفازاني على الكشاف (1/ 182).



[35] «الكذب حرام كله»، هو قول الزمخشري، الكشاف (1/ 59). و«الكذب قبيح كله»، هو قول البيضاوي، أنوار التنزيل (1/ 45). وانظر: قسم التحقيق، ص 290.